بنك الإسكان

النافذة الاقتصادية

96.1 مليون دينار
أرباح بنك الإسكان مع نهاية الربع الثالث 2010

أعلن معالي الدكتور ميشيل مارتو / رئيس مجلس إدارة بنك الإسكان للتجارة والتمويل أن البنك حقق نتائج جيدة خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2010، حيث بلغت الأرباح الصافية بعد المخصصات وقبل الضريبة 96.1مليون دينار مقارنة مع 72.9مليون دينار في الفترة المماثلة من العام الماضي، أي بنمو مقداره 23.2 مليون دينار وبما نسبته 31.8%. كما بلغت الأرباح الصافية بعد المخصصات وبعد الضريبة 70.2 مليون دينار مقارنة مع 48.8 مليون دينار في الفترة المماثلة أي بزيادة نسبتها 43.8%، هذا علماً بأنه قد تم استدراك كامل المخصصات المطلوبة بموجب تعليمات البنك المركزي.

وقد اظهرت البيانات المالية زيادة مجموع الموجودات بنسبة 7.3%مقارنة مع ما كانت عليه في نهاية شهر ايلول 2009 لتصل إلى 6.1 مليار دينار في نهاية شهر أيلول 2010، وزادت أرصدة ودائع العملاء بمبلغ 354 مليون دينار لتصل إلى 4.5 مليار دينار، وارتفعت محفظة التسهيلات الائتمانية بمبلغ 77.5 مليون دينار لتصل إلى 2.5 مليار دينار. ويحتفظ البنك بنسبة سيولة عالية بلغت 185%، وبمعدل كفاية رأسمال مرتفع بلغت نسبته 22.5%، وهي تزيد عن النسبة المقررة من لجنة بازل البالغة 8% وعن النسبة المقررة من البنك المركزي البالغة 12%.

وفي مجال تواجد البنك الخارجي بين الدكتور مارتو أن البنك قام بعملية استحواذ "Acquisition" على بنك الأردن الدولي في لندن(Jordan International Bank (JIB وذلك من خلال شراء حصص غالبية البنوك الأردنية في رأسمال هذا البنك، ورفع نسبة مساهمة بنك الإسكان لتصبح 63.75%من مجموع رأسماله، وعملاً بمعايير المحاسبة الدولية فقد أصبح هذا البنك تابعاً لبنك الإسكان، وفي تعقيبه على نتائج الفروع الخارجية والبنوك التابعة بين الدكتور مارتو أن نتائج فروع البنك في كل من البحرين وفلسطين، ونتائج البنوك التابعة في كل من سورية والجزائر، حققت خلال هذه الفترة نمواً جيداً في الأرباح والودائع والقروض والتسهيلات الائتمانية.

وبين الدكتور مارتو أن مجلس الإدارة قرر في جلسته الأخيرة تثبيت السيد عمر ملحس بوظيفة " المدير العام " للبنك، كما أشاد بدور البنك المركزي الأردني بالمحافظة على سلامة ومتانة النظام المصرفي في الأردن، ونوه بالتقدير إلى دور مجلس الإدارة الفاعل والداعم والمتعاون مع الإدارة، وإلى الاعتزاز بالإدارة التنفيذية " إدارة وموظفين ".

وأكد الدكتور مارتو على الاعتزاز بالملاءة المالية للبنك وبمتانة قاعدته الرأسمالية وسلامة وجودة المحافظ الائتمانية والاستثمارية لديه، والتي جاءت نتيجة تطبيق خطط إستراتيجية مدروسة بعناية، تأخذ بالاعتبار التنوع في مصادر الأموال وكلفتها وإعادة توظيفها، مع التأكيد على ضمان استمرار تنويع الخدمات للعملاء والارتقاء بمستويات تقديمها.

في إطار تعزيز تواجده خارجياً

بنك الإسكان يستحوذ على 64% من رأس مال بنك الأردن الدولي / لندن

تمت في أواخر شهر أيلول من العام الحالي موافقة الجهات ذات العلاقة في بريطانيا على السماح لبنك الإسكان للتجارة والتمويل، وبنك الاستثمار العربي الأردني بشراء كامل حصص 5 بنوك أردنية في بنك الأردن الدولي في لندن البالغ رأسماله 20 مليون جنيه إسترليني، وتأتي عملية التملك بعد توقيع كلا البنكين اتفاقية البيع والشراء مع البنك الأهلي الأردني، والبنك الأردني الكويتي، وبنك الأردن، والبنك التجاري الأردني، والبنك الاستثماري.

وكانت ملكية بنك الأردن الدولي/ لندن تعود إلى مجموعة من البنوك الأردنية منها بنك الإسكان للتجارة والتمويل وبنك الاستثمار العربي الأردني إضافة إلى مساهمة حكومية. وبعد عملية الشراء والبيع التي تمت بتاريخ 28-9-2010 أصبحت ملكية بنك الأردن الدولي تعود إلى بنك الإسكان للتجارة والتمويل بنسبة مساهمة بلغت 63.75%، وبنك الاستثمار العربي الأردني بنسبة 21.25%، وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية بنسبة 15%.

هذا وكان بنك الأردن الدولي قد تأسس في بريطانيا عام 1984، ويقدم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية والمالية الموجهة للشركات والمؤسسات على حد سواء، للمقيمين في المملكة المتحدة أو خارجها.

ومن الجدير ذكره أن بنك الإسكان يمتلك عدد من الشركات والبنوك التابعة داخل المملكة وخارجها، فداخل المملكة يساهم البنك بنسبة 100% من رأس مال الشركة المتخصصة للتأجير التمويلي البالغ 20 مليون دينار، وبنسبة 77.5%من رأس مال شركة المركز المالي الدولي البالغ 4 مليون دينار، أما خارج المملكة فتبلغ ملكية البنك في المصرف الدولي للتجارة والتمويل / سوريا 49%من رأس المال البالغ 5 مليار ليرة سوري، و 61.2% من ملكية رأس مال بنك الإسكان للتجارة والتمويل / الجزائر البالغ 10 مليون دينار جزائري، بالإضافة إلى نسبة ملكية قدرها 99.9% من رأس مال شركة الأردن وفلسطين للاستثمارات المالية / فلسطين البالغ 2.5 مليون دينار.

في إطار تعزيز تواجده محلياً

معالي الدكتور ميشيل مارتو يفتتح فرع " بارك بلازا " الصويفية

افتتح معالي الدكتور ميشيل مارتو رئيس مجلس إدارة بنك الإسكان خلال شهر تشرين أول الماضي" فرع بارك بلازا " بالصويفية ضمن خطة إستراتيجية لمزيد من التفرع الداخلي للبنك.

وذكر الدكتور مارتو أن البنك يسعى من خلال افتتاح هذا الفرع " في هذه المنطقة التجارية الحيوية " لتقديم المزيد من الخدمات والمنتجات المصرفية لعملاء البنك القائمين والمحتملين، واستكشاف فرص جديدة للنمو والتوسع في هذه المنطقة.

وقد نوه الدكتور مارتو " بهذه المناسبة " إلى أن أوقات عمل " فرع بارك بلازا " الجديد لخدمة الجمهور، سوف تغطي طيلة أيام الأسبوع بما في ذلك أيام العطل والأعياد، علماً بأن الفرع مزود بأحدث الديكورات والتجهيزات المكتبية إضافة إلى أجهزة الصراف الآلي، وقد تم الحرص على توفير مواقف خاصة لسيارات العملاء، ويتميز الفرع بلمسة جمالية وتصميم عصري تعكس فلسفة البنك في سهولة تقديم الخدمة وراحة العملاء.

كما أكد الدكتور مارتو على أن المرحلة القادمة سوف تشهد فتح فروع جديدة بمختلف محافظات المملكة، وتأمل إدارة البنك أن يكون في ذلك ما يعزز تواجد البنك " محلياً " ويعمق دوره في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدنا العزيز.

وما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال أن بنك الإسكان يحتل المرتبة الأولى بين البنوك في الأردن بمؤشر عدد الفروع حيث يبلغ عددها حالياً 105 فرعاً، يعززها شبكة من الصرافات الآلية تبلغ حالياً 176 جهازاً عاملاً إضافة إلى عدد من الأجهزة " قيد التنفيذ "، وعبر الدكتور مارتو عن اعتزازه بأن البنك يقوم عبر شبكة فروعه المتنامية والمنتشرة في جميع أنحاء المملكة بتقديم أفضل الخدمات ويستخدم أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا المصرفية، إرضاءً للعملاء وحرصاً من إدارة البنك على كسب ثقتهم.

الشركة المتخصصة للتأجير التمويلي

إحدى الشركات التابعة لبنك الإسكان

تأسيس الشركة

انطلاقاً من أهمية تكامل خدماته ومنتجاته وتنويع مصادر إيراداته، فقد قام بنك الإسكان للتجارة والتمويل بتأسيس الشركة المتخصصة للتأجير التمويلي كشركة مساهمة خاصة بتاريخ 30 أيار 2005، وقد باشرت الشركة أعمالها اعتباراً من بداية عام 2006، وتبلغ مساهمة البنك فيها 100% من رأسمالها المدفوع البالغ 20 مليون دينار كما في 30 أيلول / 2010.

تقوم الشركة بتقديم خدمات التأجير التمويلي وفق قانون التأجير التمويلي رقم 45 لعام 2008 الذي ينظم العلاقة بين أطراف التأجير المختلفة، كما تطبق الشركة معايير المحاسبة الدولية (المعيار الدولي رقم 17) على التأجير التمويلي.

تعد الشركة واحدة من أهم الشركات في السوق الأردني التي توفر لعملائها سلة واسعة ومتطورة من المنتجات والخدمات المتعلقة بالتأجير التمويلي، حيث تقوم الشركة بأعمال التأجير التمويلي للآليات والمعدات والأجهزة على اختلاف أنواعها، بالإضافة إلى القيام بتاجير العقارات والاراضي والسيارات و/او اية امور اخرى يمكن للشركة شراؤها بهدف تاجيرها تاجيرا تمويليا.

مجلس إدارة الشركة

يتألف مجلس إدارة الشركة من:

1. معالي الدكتور ميشيل مارتو رئيساً لمجلس الإدارة
2. السيد عمر ملحس نائباً لرئيس مجلس الإدارة
3. السيد كمال يغمور عضواً
4. السيد محمد القريوتي عضواً
5. السيد أمجد السائح عضواً ومديراً عاماً للشركة

أهداف الشركة

للشركة العديد من الأهداف والغايات، أهمها:

1. شراء واستيراد الآليات والمواد والأجهزة والمعدات وغير ذلك من الأمور التي ترى الشركة بأنها ملائمة لتنفيذ غاياتها.
2. القيام بالمشاريع العقارية على اختلاف أنواعها وأشكالها، وتقديم كافة الخدمات المتعلقة بالعقارات لحساب الشركة أو لحساب الغير، بما في ذلك أعمال الوكالة والإدارة والصيانة والتطوير والتحسين والبيع والتأجير.
3. شراء وتملك وبيع وتأجير واستئجار وإدارة الأموال المنقولة وغير المنقولة بكافة أشكالها لإقامة المشاريع التي تتطلبها أعمال الشركة.
4. القيام بتمثيل المصانع والشركات والأفراد والمؤسسات، وعقد اتفاقيات مع أي مؤسسة صناعية أو تجارية أو أي شخص يعمل في أي من الأعمال الداخلة ضمن غايات الشركة أو التي يمكن أن تنشأ حاجة للتعامل معها.

نشاطات الشركة

قامت الشركة ومنذ مباشرة عملها قبل حوالي 5 سنوات بتقديم خدمات التأجير التمويلي ذات الجودة العالية إلى مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني (أفراداً ومؤسسات وشركات) ولآجال مختلفة، لتشمل كل أنواع التأجير التمويلي (العقارات، المعدات، الآلات، السيارات، المعدات الإنشائية، خطوط الإنتاج،....الخ).

فعلى صعيد تمويل الأفراد، فقد تم تمويلهم بالأصول الثابتة الآتية: سيارات، شقق، فلل، مكاتب تجارية، أجهزة طبية، وغيرها من الأصول.

وعلى صعيد تمويل المؤسسات والشركات قامت الشركة بتمويل ما يلي:

- تمويل العديد من المشاريع الإسكانية والتجارية (تمويل الأرض والبناء المقام عليها).
- تمويل العديد من المصانع وذلك لتحديث خطوط إنتاجها وماكيناتها.
- تمويل عدد من المطابع في الأردن وذلك لتحديث ماكيناتها ومعداتها.
- تمويل مجموعة من شركات المقاولات لتمويل احتياجاتها من المعدات الثقيلة والإنشائية
- تمويل مجموعة من شركات النقل والنقل السياحي وذلك لتمويلهم بالباصات والشاحنات بالأنواع والأحجام المختلفة.
- تمويل عدد من شركات الخلطات الإسمنتية الجاهزة وذلك لتزويدهم بالمضخات والخلاطات والسيارات المختلفة.
- تمويل مجموعة من شركات توزيع المواد الغذائية والمشروبات الغازية وذلك لتمويل أسطول النقل لديهم، حيث تقوم الشركة المتخصصة بإدارة هذا الأسطول من خلال عقد اتفاقيات مع شركات التأمين ومع وكلاء السيارات بموجب عقود صيانة وقائية بحيث يدفع العميل القسط الدوري ويكون شاملاً لجميع الكلف والمصاريف، بالإضافة لصرف سيارات بديلة في حال التعطل وفي نهاية العقد يكون للعميل خيار التملك أو إعادة هذه السيارات.

المزايا التمويلية للشركة

تمتاز خدمة التأجير التمويلي المقدمة من الشركة المتخصصة بالعديد من المزايا أهمها:

- نسبة تمويل تصل إلى 100% .
- عدم وجود ضمانات عينية أخرى حيث أن الأصل المؤجر يعتبر الضمانة الرئيسية ومصدر السداد الرئيسي.
- يمكن اعتبارها نافذة تمويل إسلامية.
- الاستفادة من خصم ضريبة المبيعات.
- تناسب مدة التأجير مع العمر الإنتاجي للأصل المؤجر وبالتالي تناسب قيمة القسط مع التدفقات النقدية.
- توفير بدائل تمويلية للمستأجر (العميل).
- التشجيع على التطوير المستمر للأصول الإنتاجية.

عنوان الشركة

شارع سعد بن أبي وقاص - أم أذينة، هاتف: 230 5521 6 962+ فاكس: 388 5514 6 962+
الموقع الإلكتروني: www.hbtf.com البريد الإلكتروني: slc@hbtf.com.jo

آفاق الاقتصاد العالمي

أظهر تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في أوائل شهر تشرين أول 2010 عن صندوق النقد الدولي، تحقيق الاقتصاد العالمي لتعافٍ يفتقر إلى القوة والتوازن وتتهدده مخاطر عدم الاستمرار، وما زال هذا التعافي هشاً ويعاني من عدم مقدرته على تثبيت جذوره بشكل قوي، وذلك نظراً لعدم الشروع بعد في تطبيق سياسات قوية لتشجيع إعادة توازن الطلب داخلياً عن طريق نقل التركيز من القطاع العام إلى القطاع الخاص في الاقتصاديات المتقدمة، وخارجياً عن طريق زيادة صافي التجارة في البلدان التي تسجل عجزاً مالياً (أبرزها الولايات المتحدة)، وتخفيض صافي التجارة في البلدان التي تحقق فوائض (أبرزها بلدان آسيا الصاعدة).

هذا وتشير التوقعات إلى توسع الناتج العالمي بما يتراوح بين 4.8% في عام 2010 و4.2% في عام 2011، وذلك بعد تراجع النمو الاقتصادي الحقيقي العالمي بمقدار بلغ 0.6% خلال العام 2009.

وعلى صعيد **الاقتصاديات المتقدمة**، فمن المتوقع أن يشهد نمو إجمالي الناتج المحلي في هذه الاقتصاديات ارتفاعاً ليبلغ 2.7% و2.2% في العامين 2010 و2011 على التوالي بعد تسجيل تراجع في العام 2009 بلغ 3.2%، وسيظل التعافي في هذه الاقتصاديات هشا ما دام تحسن الاستثمارات لم يترجم إلى زيادة في الوظائف المستحدثة، وعدم ثقة المستثمرين مع استمرار التقلبات في الأسواق. و يذكر أن الاقتصادات المتقدمة تساهم بحوالي 53.8% من الناتج المحلي العالمي وذلك خلال عام 2009.

أما على صعيد **الاقتصاديات الصاعدة والنامية**، فمن المتوقع أن يعود النمو بشكل قوي فيها نظراً لأن هذه الاقتصاديات لم تشهد تجاوزات مالية ملموسة قبيل فترة الأزمة المالية، إذ تشير التوقعات بأن هذه الاقتصاديات ستسجل نمواً حقيقياً بمعدلات تتراوح ما بين 7.1% و6.4% على التوالي في عامي 2010 و2011، ويعود هذا النمو في مجمله، إلى تحسن التوقعات بالنسبة للهند والصين. و يذكر أن الاقتصادات الصاعدة والنامية تساهم بحوالي 46.2% من الناتج المحلي العالمي.

أما بخصوص مستويات الأسعار، فيتوقع أن يبقى التضخم عند مستويات متدنية في الاقتصاديات المتقدمة على وجه الخصوص وبحدود 1.4% عام 2010 و1.3% عام 2011، في حين من المتوقع أن يبلغ مستويات أعلى في الاقتصاديات الصاعدة والنامية وبحدود 6.2% و5.2% للعامين المذكورين على التوالي.

وفيما يتعلق بحجم التجارة العالمية، فيتوقع حدوث انتعاش على صعيد الصادرات والمستوردات في مجموعة الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات الصاعدة والنامية على حد سواء، وإن كان بنسبة أعلى للاقتصاديات الصاعدة والنامية. فمن جهة الصادرات يتوقع ارتفاعها بنسبة قدرها 11% و6% لعامي 2010 و2011 في الاقتصاديات المتقدمة، و11.9% و9.1% في الاقتصاديات الصاعدة والنامية، أما بالنسبة للمستوردات فيتوقع ارتفاعها بنسبة تقدر بحوالي 10.1% و5.2% في الاقتصاديات المتقدمة، و14.3% و9.9% في الاقتصاديات الصاعدة والنامية وذلك للعامين 2010 و2011 على الترتيب.

معدلات النمو الاقتصادي العالمي

%

	2008	2009	2010*	2011*
العالم	**2.8**	**-0.6**	**4.8**	**4.2**
الاقتصاديات المتقدمة:	0.2	-3.2	2.7	2.2
الولايات المتحدة	0.0	-2.6	2.6	2.3
منطقة اليورو	0.5	-4.1	1.7	1.5
اليابان	-1.2	-5.2	2.8	1.5
المملكة المتحدة	-0.1	-4.9	1.7	2.0
الاقتصاديات النامية والصاعدة:	**6.0**	**2.5**	**7.1**	**6.4**
إفريقيا الصحراء الكبرى	5.5	2.6	5.0	5.5
دول الكمنولث	5.3	-6.5	4.3	4.6
آسيا النامية:	**7.7**	**6.9**	**9.4**	**8.4**
الصين	9.6	9.1	10.5	9.6
الهند	6.4	5.7	9.7	8.4
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	**5.0**	**2.0**	**4.1**	**5.1**
الدول المصدرة للنفط	-	**1.1**	**3.8**	**5.0**
الدول المستوردة للنفط	-	**4.6**	**5.0**	**5.2**

* بيانات تقديرية

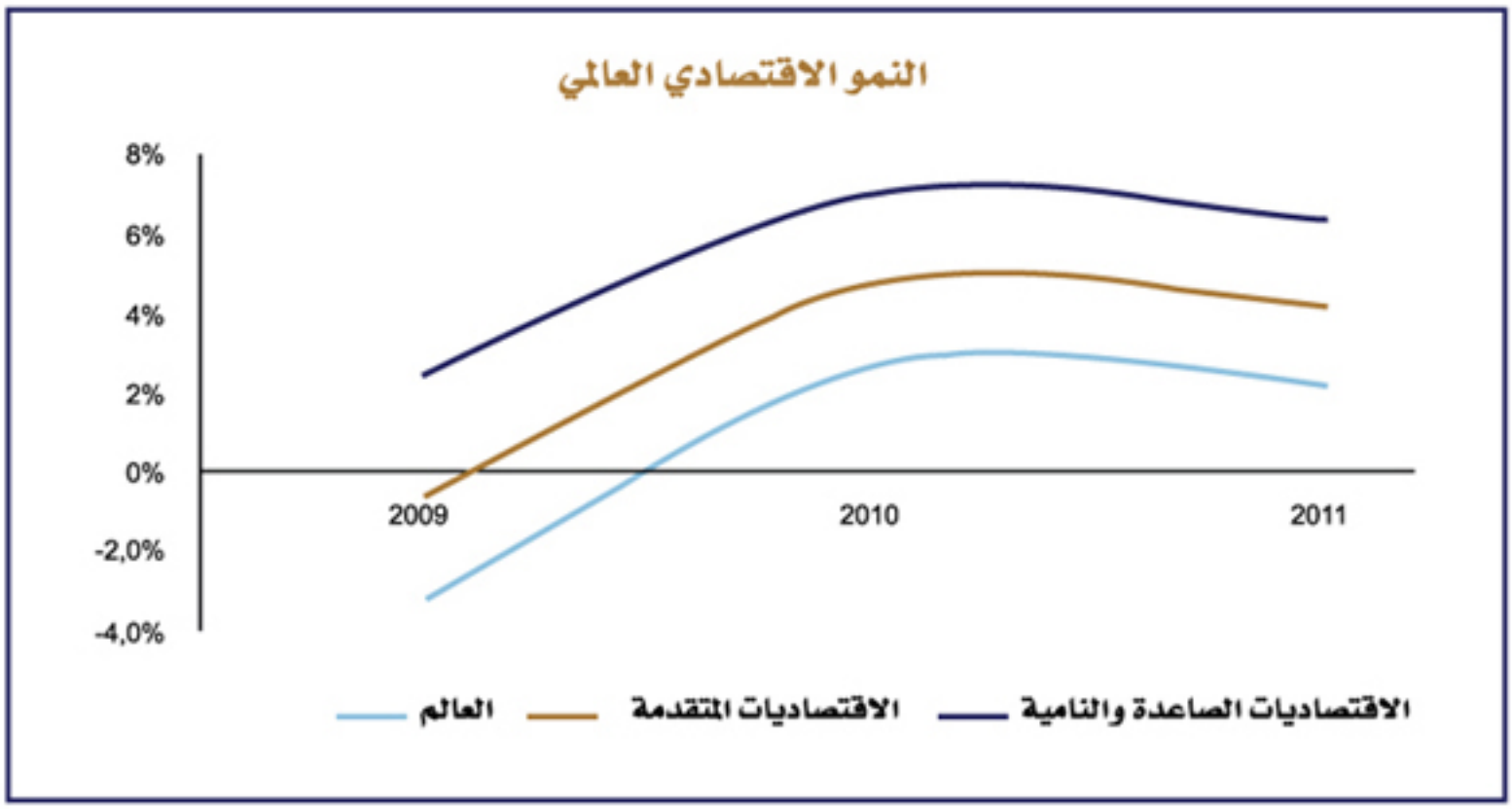

أداء الاقتصاد الأردني

النمو الاقتصادي

في بيئة تتسم بالكثير من التحديات الخارجية، فقد واصل الاقتصاد الأردني أداءه المتواضع خلال النصف الأول من عام 2010، إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (الحقيقي) نمواً بلغت نسبته 2.5% مقارنة بنمو قدره 2.7% في النصف الأول من العام 2009، وكان الاقتصاد الأردني قد نما بمعدل حقيقي قدره 2.3% خلال العام 2009 كاملاً، متراجعاً عن نمو نسبته 7.6% في العام 2008، وفي ذات السياق، فقد سجل نمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية تراجعاً من 13.2% خلال النصف الأول من العام 2009 إلى حوالي 6.8% خلال النصف الأول من العام 2010.

أما النظرة المستقبلية لأداء الاقتصاد الأردني في المدى القريب فتشير التوقعات إلى توسع في حجم النشاط الاقتصادي وبمعدل سنوي قدره 3.4% خلال عام 2010 يرتفع إلى 4.2% في العام 2011.

معدل التضخم

بعد تحقيق معدل تضخم سالب قدره 0.7% عام 2009، عاد المستوى العام لأسعار المستهلك ليسجل ارتفاعاً خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2010 بمقدار 4.7% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وكانت أبرز المجموعات السلعية التي ساهمت بارتفاع مستوى التضخم هي: مجموعة السكر ومنتجاته التي ارتفعت أسعارها بنسبة 17.3%، ومجموعة النقل بنسبة 13.6%، ومجموعة اللحوم والدواجن بنسبة 6.4%، ومجموعة الإيجارات بنسبة 3.4%.

بينما كانت أبرز المجموعات السلعية التي انخفضت أسعارها هي: مجموعة الإتصالات التي انخفضت أسعارها بنسبة 4.5%، ومجموعة الألبان ومنتجاتها والبيض بنسبة 2.3%، ومجموعة الزيوت والدهون بنسبة 1.7%، ومجموعة الثقافة والترفيه بنسبة 1.2%. أما على صعيد آفاق التضخم في الأردن، فمن المتوقع أن يصل معدل التضخم للعام 2010 كاملاً إلى 5.5% ثم ينخفض في العام القادم 2011 إلى 5%.

معدل البطالة

يواجه الأردن على الدوام مشكلة البطالة التي تطال فئة الشباب بشكل خاص والمجتمع بشكل عام وتهدد بترك تداعيات سلبية، ومرد ذلك إلى أسباب داخلية وخارجية الأمر الذي يستدعي إحداث نقلة نوعية تتجاوز " ثقافة العيب " في بعض المهن وإيجاد فرص تشغيل للعمالة الأردنية في مختلف المجالات.

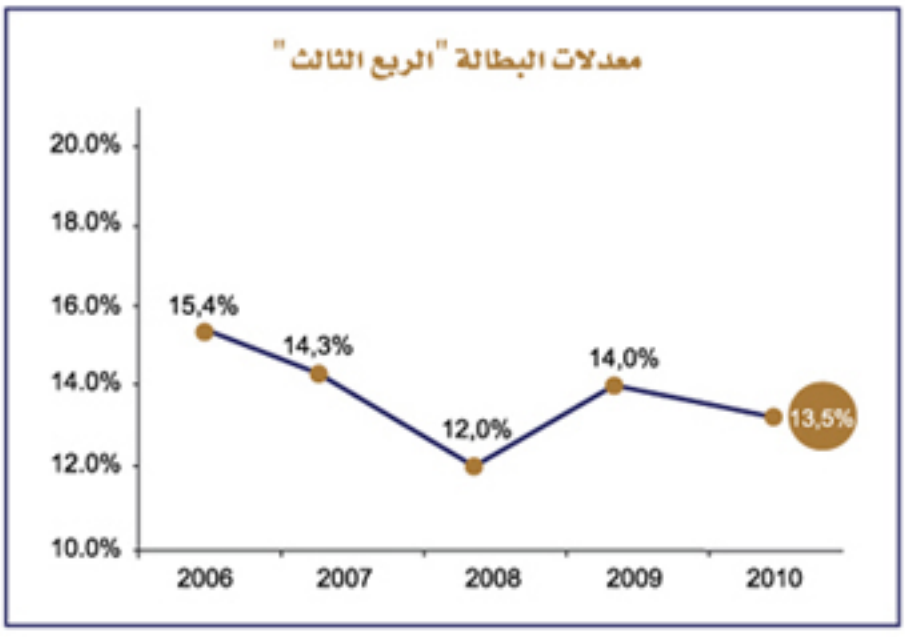

أما بالنسبة لواقع البطالة في المملكة، فتشير آخر مسوحات العمالة والبطالة الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة إلى تراجع معدل البطالة بمقدار بلغ حوالي 0.5 نقطة مئوية من 14% خلال الربع الثالث من العام 2009 إلى 13.5% في الربع الثالث من العام 2010، مع ملاحظة أن معدلات البطالة أعلى بالنسبة للإناث (26%) منها إلى الذكور (10.7%)، كما ترتفع نسبة البطالة بين الفئتين العمريتين (15-19عاماً، و20-24 عاماً)، حيث بلغت 38% و30% لكل منهما على التوالي.

وكان معدل البطالة في العام 2009 قد بلغ ما نسبته 12.9% مقابل 12.7% لعام 2008، مع العلم بأن صافي فرص العمل المستحدثة لعام 2009 بلغت 69 ألف فرصة (استحداث 154 ألف فرصة عمل جديدة وفقدان 85 ألف فرصة عمل) بنمو نسبته 6% عن عام 2008.

الاحتياطيات الأجنبية

ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية للمملكة بنسبة قدرها حوالي 3% في نهاية شهر أيلول من عام 2010 عن رصيد نهاية العام الماضي، ليبلغ رصيد تلك الاحتياطيات حوالي 7.9 مليار دينار أو ما يعادل 11.2 مليار دولار أمريكي، وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لفترة 8 شهور.

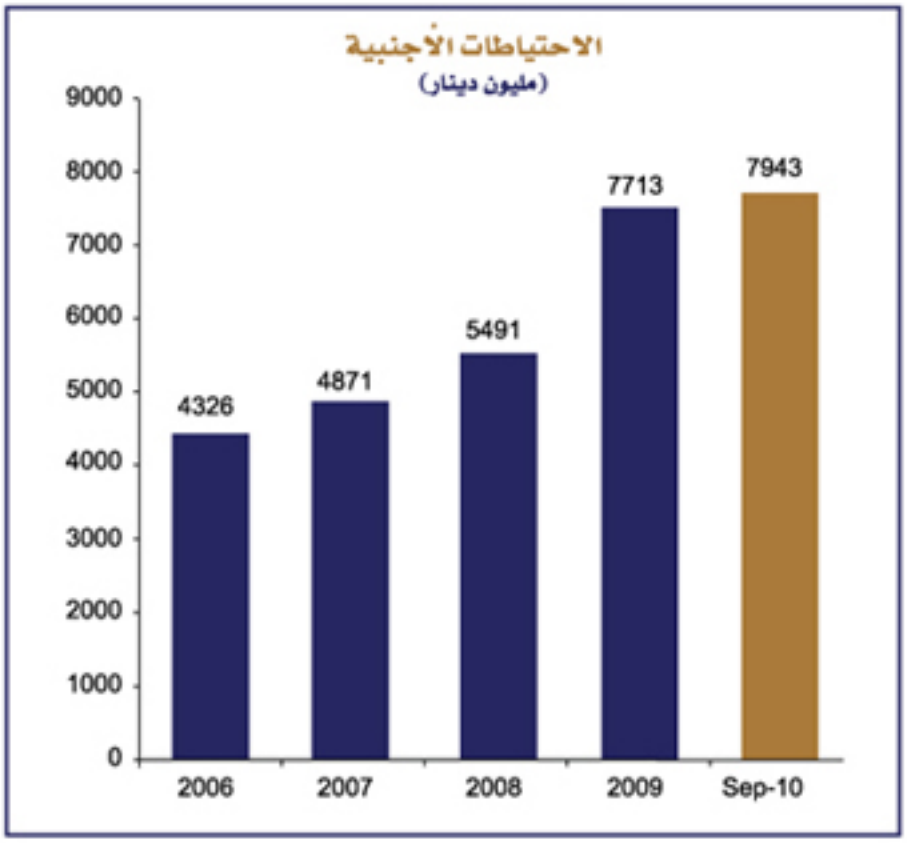

المالية العامة

أظهرت مؤشرات أداء المالية العامة في الأردن خلال الشهور الثمانية الأولى من العام 2010 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من العام 2009 ما يلي:

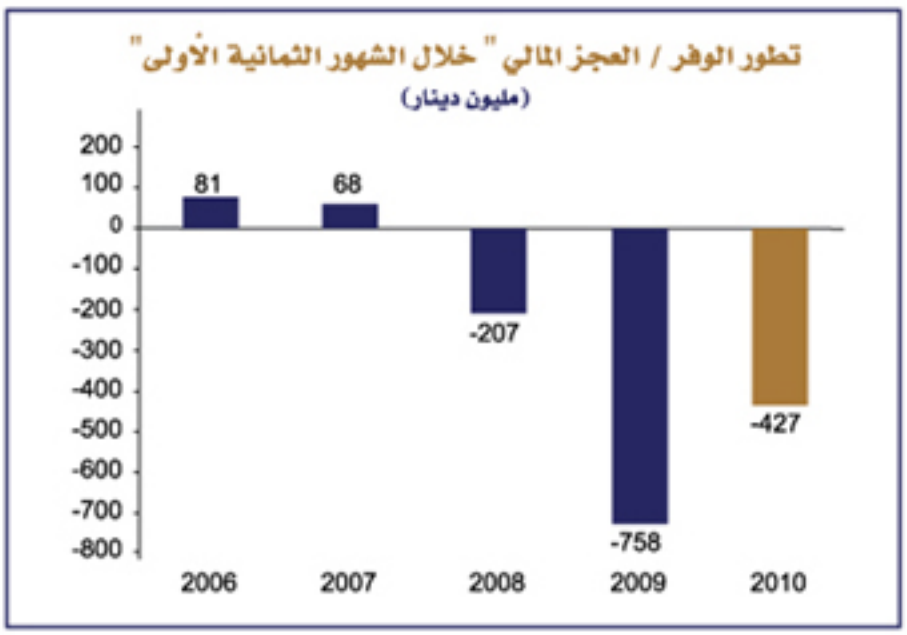

1. إرتفاع الإيرادات العامة بنسبة 6.8% في الشهور الثمانية الأولى من العام 2010 مقارنة مع الفترة المماثلة من العام 2009 لتبلغ 3.1 مليار دينار. ويعزى هذا الارتفاع في الإيرادات العامة إلى ارتفاع المساعدات الخارجية بنسبة 141.7% لتصل إلى249 مليون دينار، بينما ارتفعت الإيرادات المحلية بنسبة 1.9% لتصل إلى 2.9 مليار دينار.

2. انخفاض النفقات العامة بنسبة 3.5% في الشهور الثمانية الأولى من العام 2010 مقارنة مع الشهور الثمانية الأولى من العام 2009 لتبلغ 3.6 مليار دينار. ويعزى هذا التراجع في النفقات العامة إلى تراجع النفقات الرأسمالية بنسبة 34.4% لتصل إلى 531 مليون دينار، وارتفاع النفقات الجارية بنسبة 5.1% لتصل إلى 3.0 مليار دينار.

3. تراجع العجز المالي على أساس الاستحقاق (بعد المساعدات الخارجية) بنسبة 43.6% في الشهور الثمانية الأولى من العام 2010 مقارنة مع الفترة المماثلة من العام 2009 ليبلغ 427 مليون دينار.

المديونية الخارجية

أظهر الرصيد القائم للدين العام الخارجي في نهاية شهر آب من العام الحالي ارتفاعاً بنسبة 2.6% مقارنة برصيد نهاية العام 2009 ليبلغ مستوى 4 مليار دينار، فيما تراجع رصيد تلك المديونية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 21.7% في نهاية العام الماضي إلى 20.5% في نهاية شهر آب من العام 2010 أي بتراجع قدره 1.2 نقطة مئوية.

ومن الجدير ذكره هنا أن الديون المقدمة من اليابان لا زالت تشكل النسبة العظمى من المديونية الخارجية الأردنية وبنحو 28.3% أو ما قيمته 1122 مليون دينار، وذلك كما هو الوضع في نهاية شهر آب من العام الحالي.

أداء القطاع المصرفي الأردني

سجل القطاع المصرفي الأردني نتائج إيجابية ملموسة خلال الثلاثة أرباع الأولى من العام 2010، وهو ما يدل على بداية الدخول في مرحلة استعادة النمو، وفيما يلي قراءة ملخصة للإنجازات الكمية التي تم تحقيقها خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي:

- ارتفعت موجودات البنوك المرخصة العاملة في المملكة بنسبة قدرها 5.3% في نهاية أيلول 2010 عن نهاية عام 2009 لتصل إلى حوالي 33.6 مليار دينار (47.4 مليار دولار أمريكي). وشكلت الموجودات المحلية 82.1% من إجمالي الموجودات مقارنة مع 83.4% في نهاية العام 2009.

- ارتفعت ودائع عملاء البنوك المرخصة العاملة في المملكة بنسبة قدرها 7.4% في نهاية أيلول 2010 عن نهاية عام 2009 لتصل إلى حوالي 21.8 مليار دينار (30.8 مليار دولار أمريكي). وشكلت ودائع العملاء 64.8% من إجمالي الميزانية مقابل 63.5% في نهاية العام 2009.

  ويذكر أن ودائع الأفراد ارتفعت بنسبة 7.7% في نهاية شهر أيلول/2010 عن رصيد نهاية عام 2009، لتصل إلى 14.5 مليار دينار، بينما ارتفعت ودائع الشركات بنسبة 6.8% لتصل إلى 7.3 مليار دينار في نهاية شهر أيلول 2010.

  ومن الجدير ذكره هنا أن ودائع القطاع الخاص المقيم سجلت نمو نسبته 9.1% في نهاية أيلول عن عام 2009 لتصل إلى 17.7 مليار دينار أو ما نسبته 81.3% من إجمالي ودائع العملاء. أما ودائع القطاع العام فقد تراجع رصيدها بنسبة قدرها 6.6% لتصل ألى 1.5 مليار دينار في نهاية شهر أيلول 2010.

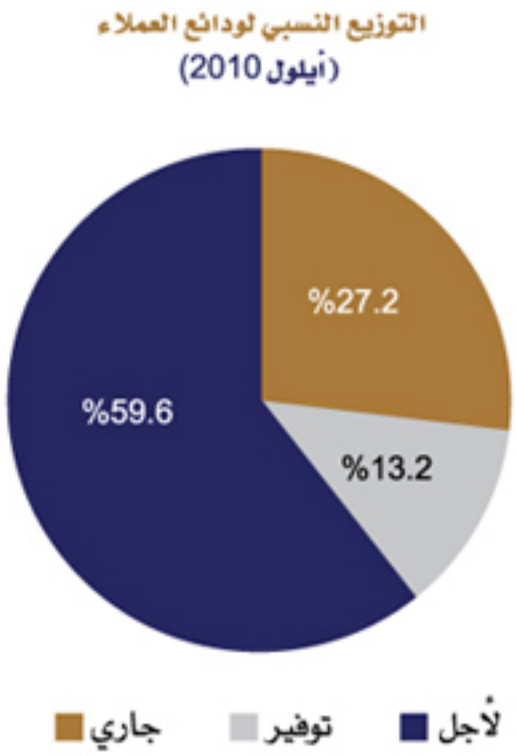

- ارتفعت التسهيلات الائتمانية للبنوك المرخصة العاملة في المملكة بنسبة قدرها 5.2% في نهاية أيلول 2010 عن نهاية عام 2009 لتصل إلى حوالي 14مليار دينار (19.8 مليار دولار أمريكي). وشكلت التسهيلات الائتمانية 41.7% من إجمالي الموجودات و64.3% من إجمالي ودائع العملاء مقابل 41.7% و65.6% على التوالي في نهاية العام 2009 .

ويذكر أن الإئتمان الممنوح بالعملة المحلية ارتفع بنسبة 5.3% في نهاية شهر أيلول/2010 عن رصيد نهاية عام 2009، لتصل إلى 12.4 مليار دينار، بينما ارتفع الإئتمان الممنوح بالعملة الأجنبية بنسبة مقدارها 4.6% ليصل إلى 1.6 مليار دينار في نهاية شهر أيلول 2010.

ومن الجدير ذكره هنا أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم سجلت نمو نسبته حوالي 5.8% في نهاية أيلول 2010 عن عام 2009 لتصل إلى 12.7 مليار دينار أو ما نسبته 90.9% من إجمالي رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة. أما التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العام فقد تراجع رصيدها بنسبة قدرها 15.8% لتصل إلى 275 مليون دينار في نهاية شهر أيلول 2010.

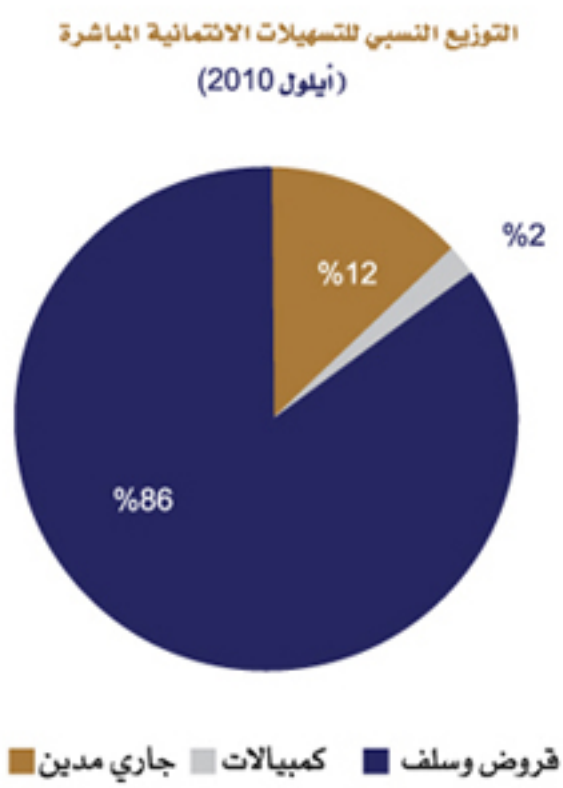

بنك الإسكان يكرم من أمضى 15 عاماً في خدمة البنك وخريجي الجامعات والمعاهد

برعاية الدكتور ميشيل مارتو رئيس مجلس الإدارة كرم بنك الإسكان للتجارة والتمويل مجموعة جديدة من الموظفين العاملين في مختلف إدارات وفروع البنك ممن امضوا خمسة عشر عاماً في خدمة البنك، وخريجي الجامعات والمعاهد في مختلف التخصصات الحاصلين على الشهادات الأكاديمية والمهنية وذلك خلال حفل تكريمي في فندق المريديان.

وقال رئيس مجلس الإدارة الدكتور ميشيل مارتو: إن هذا التكريم هو تكريم للعمل والجهد المخلص الذي تميز به موظفو بنك الإسكان، وبارك للموظفين القدامى جهودهم حيث استطاعوا بفضل أدائهم وحسن انتمائهم أن يصلوا بمؤسستهم المكانة المرموقة والمرتبة المتقدمة في الجهاز المصرفي، كما هنأ خريجي الجامعات والمعاهد وأكد ضرورة الاستمرار في تدريب وتأهيل الموظفين لاكتساب المهارات المصرفية والإدارية المختلفة التي تمكنهم من مسايرة التطور المستمر في العمل المصرفي وبذل المزيد من الاهتمام بالعملاء، كما هنأ الدكتور مارتو الموظفين بالسيد عمر ملحس المدير العام للبنك.

وفي ختام الحفل الذي حضره المكرمون والإدارة العليا في البنك سلم الدكتور مارتو رئيس مجلس الإدارة الهدايا التقديرية على مستحقيها.

ومؤخراً حصل كل من الزملاء سامي زرافيلي، جاسر كفاية، حسن رسمي، محمد طبنجة، على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال / تمويل ومصارف بتميز، كما حصل الزملاء أحمد أبو نعيم، عبد الرحمن أبو بكر، ثائر حمد، مصعب السعايده، وديع مطر، على شهادات مهنية في مجال المخاطر واستمرارية الأعمال.

المسؤولية الاجتماعية

استمرت مسيرة العطاء التي ينتهجها البنك في مجال المسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال تسخير جهوده وإمكانياته لخدمة المجتمع والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة ومن أبرز النشاطات التي قام بها بنك الإسكان في هذا المجال خلال الربع الثالث من العام 2010 هي إقامة حملة للتبرع بالدم للمرة الثانية خلال هذا العام شارك فيها موظفو البنك وعلى اختلاف مستوياتهم الإدارية، ورعاية المؤتمر العلمي الدولي الثاني للنباتات الطبية والذي أقيم في جامعة البلقاء التطبيقية / كلية الشوبك الجامعية، والمشاركة في حملة إدارة السير "شكرا نحن معك" للحد من الحوادث المرورية حيث أن فكرة الحملة تنطلق من تحفيز السائقين الملتزمين والذين لم يرتكبوا مخالفات مرورية أو حوادث خلال عام أو أكثر وذلك لتعزيز السلوك الايجابي والسليم لدى السائقين، ورعاية مسرحية التوعية المرورية "طريق زعل خضرة" التي تقع ضمن حملة إدارة السير المركزية لتوعية المواطنين بمختلف شرائحهم الاجتماعية لتخفيف معدلات حوادث السير المرتفعة، كما قام البنك بتقديم الدعم للحفل الخيري لأسر شهداء الأمن العام بالتعاون مع إدارة الشرطة السياحية.

كذلك كان لبنك الإسكان نشاط متميز في شهر رمضان المبارك تمثل برعاية العديد من الأنشطة الخيرية منها رعاية حفل الإفطار الخيري الذي أقامته الجمعية الأردنية للعون الطبي للفلسطينيين، ورعاية الأمسية الرمضانية التي أقامتها جمعية السلط الخيرية والتي تهدف لرعاية الأسر المحتاجة وكفالة الأيتام ومساعدة الطلبة المحتاجين، ورعاية الحفل الذي أقامه نادي العون الإنساني والذي يذهب ريعه لتعليم الطلبة المحتاجين ومساعدة العائلات المحتاجة في مختلف أنحاء المملكة، بالإضافة إلى العديد من الأنشطة الأخرى التي أقيمت في شهر رمضان المبارك.

وتجدر الإشارة أن بنك الإسكان وتعزيزاً لدوره الاجتماعي قام بدعم ورعاية العديد من الجمعيات الخيرية مثل جمعية مكافحة السرطان الأردنية، وجمعية الحسين لرعاية وتأهيل ذوي التحديات الحركية، وجمعية ابن سينا للشلل الدماغي، وجمعية الخالدية الخيرية، بالإضافة إلى العديد من الجمعيات التي تعنى بتقديم المساعدات للمحتاجين في بلدنا العزيز.

النشاط التدريبي لبنك الإسكان

استمراراً لنهج التطوير المستمر، فقد واصل بنك الإسكان خلال الربع الثالث من العام 2010 عقد الندوات والدورات وورش العمل المصرفية المتخصصة، حيث عقد مركز التدريب والتطوير التابع للبنك 54 دورة وندوة تدريبية شارك فيها 871 موظفاً، وبلغ عدد الدورات المحلية والخارجية 34 دورة شارك فيها 84 موظفاً، وبذلك بلغ إجمالي عدد المتدربين خلال الربع الثالث 955 متدرباً.

وضمن هذا الإطار، وتعزيزاً لجهود البنك الهادفة إلى تأهيل الموظفين الجدد فقد تم عقد برنامج تدريبي شامل لهم وذلك تسهيلاً لعملية انخراطهم في البنك ورفع مستوى كفاءاتهم العملية في مختلف جوانب العمل المصرفي، وتم أيضاً عقد الدورة المصرفية الشاملة لموظفي خدمة العملاء ومشاركة عدد من الموظفين الجدد لتهيئتهم لتولي وظيفة خدمة عملاء في الفروع.

كما تم عقد دورة تدريبية شارك فيها عدد من موظفي دائرة الخزينة ودائرة التدقيق الداخلي في البنك وجاءت بعنوان " Asset Allocation And Portfolio Managemaent " وذلك بالتعاون مع مؤسسة Lucidate / بريطانيا. وتم عقد دورة تحت عنوان " Project Management Orientation " بالتعاون مع مؤسسة Optimal بمشاركة عدد من موظفي دائرة الأنظمة ودائرة تطوير هندسة العمليات.

بالإضافة إلى عقد عدد من الدورات المتخصصة في مجالات متعددة منها: المهارات الإشرافية، بازل II، التسويق المصرفي في البنوك والمؤسسات المالية.

علاوة على ما تقدم، فقد تم عقد ندوة متخصصة حول الجوانب القانونية والعملية لاستكمال سندات الرهن وفك الرهن، وقد شارك في هذه الندوة 23 موظفاً من عدد من فروع البنك ومركز متابعة الائتمان.

شريك يرافق حياتك

وجود من يصغي إليك ويتفهّم إحتياجاتك جيداً هو أبسط معاني الشراكة الملهمة لنصنع من الحلم والعمل وجودة الخدمة قصة نجاح وإنجاز. نحن في بنك الإسكان نلتزم بتقديم الأفضل لعملائنا وتمكينهم من تحقيق أحلامهم ورغباتهم والارتقاء بحياتهم وأعمالهم إلى أعلى مستوى.

- أكثر من 1800 موظفاً في خدمتك.
- خدمات مالية ومصرفية شاملة وعروض منافسة تلبّي إحتياجاتك.
- أكثر من 100 فرعاً و 200 صرافاً آلياً في خدمتك على مدار الساعة.
- شبكة فروع إقليمية وبنوك خارجية تابعة وشقيقة لتلبية طلباتك.
- قاعدة رأسمالية متنامية وصلت إلى حوالي مليار دينار تدعم استمرار توسيع الخدمات وعمليات التطوير والانتشار الجغرافي داخلياً وخارجياً.

بنك الإسكان
Housing Bank

hbtf.com